

جامعة زيان عاشور - الجلفة / الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

التخصص: السنة الثانية ليسانس علوم التسيير
إعداد البروفيسور: علّة مراد

مقياس: اقتصاد المؤسسة
المحاضرة الثالثة: معايير تصنيف المؤسسات

تمهيد:

هناك عدة أشكال يمكن أن تأخذها المؤسسات الاقتصادية، ومن المفيد التمييز بينها بدلالة بعض المعايير، حتى يتضح لنا تنوع المؤسسات من جهة، وإظهار متطلبات التسيير المختلفة حسب أنماط المؤسسات من جهة أخرى، ويخضع تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى أنواع وأشكال مختلفة، وهذا حسب سبعة (07) معايير أساسية، ألا وهي:

أولاً: تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني

وتصنف إلى قسمين هما:

1. المؤسسات الفردية: هي المؤسسات التي يمتلكها شخصا واحد، ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا منها:

✓ صاحب المؤسسة هو المسئول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.

✓ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة.

ولها أيضا عدة عيوب نذكر منها:

• قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة لوحده يمدّها بعنصر رأس المال.

• صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.

• قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

• مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسئول عن كافة ديون المؤسسة.

2. المؤسسات الجماعية (الشركات): وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من

المال والعمل، واقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيمها إلى: شركات الأشخاص وشركات الأموال، كما يلي

أ. شركات الأشخاص: وهي شركات التضامن، شركات

التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة. ولهذا النوع

من الشركات مزايا وعيوب، هي

• المزايا:

- سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عدة شركاء.
- نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.
- من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.
- زيادة القدرة الآلية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء، كما تسهل إمكانية الحصول على القروض.

• العيوب:

- حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
- مسؤولية غير محدودة للشركاء.
- وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.
- في حلة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة الشركاء.

ب. شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة. ولهذا النوع من الشركات مزايا وعيوب، وهي:

• المزايا:

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم وسنداتهم.
- إمكانية الحصول على الرّوض بشكل أسهل وأسرع.
- حياة المؤسسة أكثر استقراراً.
- إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

• العيوب:

- تخضع إلى رقابة حكومية شديدة.
- بسبب عدم وجود حافز الملكية؛ قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيرها غير المساهمين.

2. المؤسسات الفلاحية: هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقديم منتجات نباتية وحيوانية وسمكية.

3. المؤسسات التجارية: هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري البحت، ويتمثل نشاطها في نقل السلع وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

4. المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين.. الخ.

5. مؤسسات الخدمات: هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

رابعاً: تصنيف المؤسسات حسب معيار ملكية رأس المال

ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسات بشكل ملكيتها، على اعتبار أن شكل الملكية، هو المحدد لنمط القوانين والأنظمة التي تحكم إجراءات وقواعد تسييرها وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

1. المؤسسات الخاصة: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكية الأموال فيها لفرد، أو مجموعة من الأشخاص، كشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة.

2. المؤسسات العامة والمختلطة: وهي مؤسسات ذات طبيعة قانونية مختلفة، وتمثل فيما يلي:

✓ المؤسسات العامة: وهي التي تعود ملكيتها للدولة كالشركات الوطنية والمحلية.

✓ المؤسسات المختلطة: وهي التي تشترك الدولة أو أحد هيئاتها مع الأفراد في ملكية الأموال وفي سلطة القرار.

إضافة إلى ما تقدم ذكره من أنواع للمؤسسات، هناك مؤسسات وجمعيات تنشط في المجتمع، ولكن هدفها لا يتمثل في تحقيق الربح، فهي قد تأسست من أجل مساعدة بعض الفئات في المجتمع في بعض القطاعات، ويعتبر التضامن والعلاقات الإنسانية والاجتماعية محور اهتمامها، وتمثل هذه

وهناك أيضاً من يقسم المؤسسة الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى:

✓ المؤسسات الخاصة: وتدرج ضمنها: المؤسسات الفردية والشركات.

✓ المؤسسات العمومية: وتدرج ضمنها المؤسسات التابعة للوزارات والمؤسسات النصف عمومية أو المختلطة.

ثانياً: تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم

حيث يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضاً على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المؤسسات الكبيرة.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي التي تضم أقل من 500 عامل، وقد قسمت إلى:

○ مؤسسات مصغرة: أقل من 10 عمال.

○ مؤسسات صغيرة: من 10 إلى 49 عاملاً.

○ مؤسسات متوسطة: من 50 إلى 499 عاملاً.

2. المؤسسات الكبيرة: وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عاملاً، ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي لما تقدمه سواءً على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

ثالثاً: تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي (حسب طبيعة نشاطها)

وتقسم إلى الأصناف الخمسة التالية:

1. المؤسسات الصناعية: تنقسم إلى نوعين وتشترك كلها في خاصية الإنتاج.

■ مؤسسات الصناعة التقليدية.

■ مؤسسات الصناعة الخفيفة.

جامعة زيان عاشور - الجلفة / الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

التخصص: السنة الثانية ليسانس علوم التسيير
إعداد البروفيسور: علّة مراد

مقياس: اقتصاد المؤسسة
المحاضرة الثالثة: معايير تصنيف المؤسسات

درجة كبيرة من الأهمية، وهي: - الاستثمار الأجنبي
- الدولة الأم - البلد المستضيف.

3. مؤسسات متعددة الجنسيات: وتملك استثمارات

واسعة في سلع وخدمات متنوعة موزعة في شتى أنحاء
العالم، أي عابرة حدود القارات ومتعددة الجنسيات
خارج حدودها القومية.

سابعاً: تصنيف المؤسسات حسب معيار الأهمية

إن أهمية المؤسسة يمكن أن تقاس بطرق مختلفة،
وباستعمال عدة معايير لعل من أهمها: رقم الأعمال السنوي،
والقيمة المضافة، والأرباح المحققة، وقيمة التجهيزات الإنتاجية..
إلخ، ولكن المعايير الأكثر استخداماً تتمثل فيما يلي:

1. رقم الأعمال: يعطينا هذا المعيار فكرة عن أهمية

العمليات التجارية للمؤسسة أو المجموعة مع زبائننا.

2. القيمة المضافة: تشكل القيمة المضافة المقياس

الحقيقي للقيمة التي تم خلقها من طرف المؤسسة،
ويعد هذا المعيار أكثر دلالة من معيار رقم الأعمال،
من الناحية النظرية.

3. نتيجة الاستغلال: وهو الفائض المحقق من طرف

المؤسسة، قبل انتقاص كل من رأس المال التقني
والتمويل.

المؤسسات في التعاونيات، والشركات التبادلية، إضافة إلى
مؤسسات الإدماج.

خامساً: تصنيف المؤسسات حسب معيار القطاع الاقتصادي

كما تصنف المؤسسات في شكل قطاعات أيضاً، وعددها
ثلاثة (03) قطاعات، وهي:

1. مؤسسات القطاع الأول: وهي مختلف المؤسسات

العاملة في القطاع الفلاحي، وتختص عادة بثلاثة أنواع

من الإنتاج، وهي:

- الإنتاج الزراعي.

- الإنتاج الحيواني.

- الإنتاج السمكي.

2. مؤسسات القطاع الثاني (الثانوي): وهي مختلف

المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي، وعادة ما

تقسم إلى:

- مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية.

- مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة.

3. مؤسسات قطاع الثالث: وهي مختلف المؤسسات

العاملة في قطاع الخدمات، وتضم عادة:

- مؤسسات النقل.

- المؤسسات البنكية.

- المؤسسات الصحية.

- المؤسسات التعليمية.. إلخ.

سادساً: تصنيف المؤسسات حسب معيار الجنسية

وتقسم حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1. مؤسسات وطنية: أي أن مجال نشاطها يكون محصوراً

جغرافياً داخل الوطن.

2. مؤسسات أجنبية: نقصد بمؤسسة أجنبية الشركات

ذات رؤوس الأموال ومؤسسات الأشخاص التي

تمارس نشاطها الاستثماري بشكل مؤقت في إطار

العقود المبرمة مع المتعاملين في البلدان المستضيفة.

وهنا نكون بصدد تحديد ثلاثة مصطلحات على